TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/41(2)/SC.2/L.1
24 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون
الجزء الثاني
جنيف، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية لدورة مجلس التجارة والتنمية

المقرر: السيد فلاديمير سكلياروف (الاتحاد الروسي)

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١-٤
أولا -	مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: (أ) التنمية المستدامة، والسكان، والموارد البشرية والبيئة؛ (ب) التقرير المرحلي المقدم من أمانة الأونكتاد وتقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل الجديد (البند ٥ من جدول الأعمال	١ - ٥٨

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه **يوم الجمعة، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥**، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656/5655

مقدمة

١' قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٥٥ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الثانية للدورة) للنظر في البند التالي من جدول الأعمال وإعداد تقرير بشأنه:

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: (أ) التنمية المستدامة والسكان والموارد البشرية والبيئة؛ (ب) التقرير المرحلي المقدم من أمانة الأونكتاد وتقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل الجديد (البند ٥ من جدول الأعمال).

٢' كما قرر المجلس إنشاء لجنة خاصة للدورة للنظر في البند التالي من جدول الأعمال وإعداد تقرير بشأنه:

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) حالة الأعمال التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ب) الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٣' كما قرر المجلس أن يعمل أعضاء مكتب اللجنة الثانية للدورة أعضاءً لمكتب اللجنة الخاصة للدورة. وسيتم الاحتفاظ بأعضاء اللجنة الثانية للدورة المنتخبين في الجزء الأول للدورة الحادية والأربعين ليعملوا بنفس الصلاحيات في الجزء الثاني للدورة. وعليه كان أعضاء مكتب اللجنة الثانية للدورة واللجنة الخاصة للدورة في الجزء الثاني من دورة المجلس الحادية والأربعين هم كما يلي:

الرئيس: سعادة السيد يحيى جغمان (اليمن)

نائب الرئيس - المقرر: السيد فلاديمير سكلياروف (الاتحاد الروسي)

٤' وعقدت اللجنة الثانية للدورة في الجزء الثاني من دورة المجلس الحادية والأربعين ... جلسات رسمية و... جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: (أ) التنمية المستدامة والسكان والموارد البشرية والبيئة؛ (ب) التقرير المرحلي المقدم من أمانة الأونكتاد وتقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل الجديد

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- عُرضت على اللجنة الثانية للدورة عند نظرها في هذا البند من جدول الأعمال الوثيقتان التاليتان:

"التنمية المستدامة، والسكان، والموارد البشرية، والبيئة: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/41(2)/6)؛

"تقرير مرحلي مقدم من أمانة الأونكتاد وتقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل الجديد" (TD/B/41(2)/9).

٢- قالت مديرة شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، في عرضها للبند الفرعي المعني بالتنمية المستدامة والسكان والموارد البشرية والبيئة، إن الترابط بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة كان مركز الاهتمام الدولي لسنوات عديدة، وأن برنامج العمل الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات يدعو إلى اتخاذ اجراءات محددة في هذه المجالات. إن أفريقيا، باعتبارها أفقر منطقة في العالم تكتنفها مشاكل إيكولوجية كثيرة وسرعة النمو السكاني وعدم كفاية تطوير الموارد البشرية، تواجه معركة صعبة في مزج الاهتمامات البيئية والإنمائية. وبالنسبة لأفريقيا فإن أي مقايضة بين استراتيجيات البقاء والاستدامة طويلة الأجل تجعل أرزاق آلاف الملايين من البشر، بل وأرواحهم في حالات كثيرة، محفوفة بالخطر. ولذا فمن اللازم استكمال الجهود من أجل تحقيق معدلات لنمو السكان تحقق توازنا أمثل في الترابط بين السكان وقاعدة الموارد الطبيعية والبيئة بجهود تعمل على تقليل الفقر. إن الكثير من المشاكل البيئية لأفريقيا يرتبط بنقص التنمية الاقتصادية.

٣- وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي وتقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، أشارت إلى أنه تم احراز تقدم في مجال بحوث وتحليلات السياسة العامة؛ إلا أن أنشطة التعاون التقني يهددها النقص العام في الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة بوجه عام وللبرامج الأفريقية بصفة خاصة.

٤- إن الحكومات الأفريقية تواجه الآن واقعاً جديدا: إذ أن عليها أن تتنافس فيما بينها ومع البلدان من مناطق أخرى طلباً للحصول على نسبة متناقصة من المساعدة الإنمائية الرسمية وعلى المتاح من رأس المال الخاص. وقد أصبحت التدفقات الخاصة أكثر أهمية في مجموع التدفقات طويلة الأجل على البلدان النامية، لكن أفريقيا لم تنجح في جذب هذه التدفقات الرأسمالية.

٥- وسيستمر الأونكتاد في إعادة توجيه عمله لمعالجة القضايا التي تمكّن البلدان الأفريقية من الاستجابة للمجموعة الجديدة للمعايير التي اعتمدها المانحون الرئيسيون للمعونة.

٦- وقالت في ختام كلمتها إن تنمية أفريقيا هي عملية طويلة الأجل تتطلب جهودا مؤزرة لأعوام كثيرة. ولذا يلزم الصبر فيما يتعلق بالاصلاحات. وأكدت الحاجة إلى إبطاء نمو السكان، ولكي يتحقق ذلك، يتعين ممارسة الجهود لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. كما ينبغي أن يكون هناك إجراء قوي للتصدي لقضية تقليل الفقر.

٧- وذكّر المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (جمهورية تنزانيا المتحدة) اللجنة بأن الثمانينات سميت "العقد المفقود" بالنسبة لأفريقيا، وبحالة التخلف الجارية في القارة التي ورد وصفها في تقرير الأمانة (TD/B/41(2)/6). وفضلاً عن المشاكل التي نوقشت في ذلك التقرير، فقد شهدت أفريقيا أيضا مستويات انتاجية شديدة التدني، والتعرض لخطر انهيار النسيج الاجتماعي فيما يتعلق بالتعليم والصحة والمأوى، ومشاكل مستديمة كالفقر والكوارث الطبيعية والجفاف. وهناك أيضاً مشاكل النمو السكاني التي فاقت الانتاج والدين وانتاج الأغذية المتدني بالنسبة للفرد. إن برامج التكيف الهيكلي لم تسهم بعد في إنعاش الاقتصادات الافريقية، ولذا فإنها تحتاج إلى إعادة توجيهها الى النمو على أساس عاجل.

٨- إن التنمية المستدامة لها أهمية قصوى لجميع البلدان، وأعرب عن الأمل في أن تنجح لجنة التنمية المستدامة في حشد التعاون الدولي تجاه تنفيذ جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. إن المشاكل البيئية الأساسية في أفريقيا تشمل تآكل التربة وما ينتج عنه من تصحر يقوض بشكل خطير من القاعدة الانتاجية لاقتصاد القارة الذي تغلب عليه الزراعة.

٩- ومن المعترف به بوجه عام أن التنمية ستنهار بدون حماية بيئية كافية، وأن حماية البيئة ستفشل بدون تنمية. إن حماية البيئة لا يمكن تنفيذها بفعالية إلا اذا صاحبتها جهود متزامنة لحل مشاكل الفقر، كما يجب التغلب على مشكلة عدم كفاية التمويل التي تشكل العقبة الأساسية أمام حماية البيئة. ومع ذلك ينبغي لمجتمع المانحين في هذا الصدد ألا يستخدم البيئة كشكل آخر من أشكال فرض الشروط.

١٠- إن نمو السكان مقارنة بقاعدة الموارد وارتفاع معدلات نمو السكان في البلدان النامية يعتبران السببان الأساسيان لكل من الفقر وتدني البيئة. وأكد الحاجة إلى تقليل معدل نمو السكان في أفريقيا الذي يبلغ حالياً نحو ٣,٢٥ في المائة سنوياً. ويتعين إعطاء الأولوية لتحسين معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، والتوسع في تعليم النساء، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، والتوسع السريع في تخطيط الأسرة. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم السياسات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل القاهرة في البلدان الافريقية.

١١- إن تدعيم قاعدة الموارد البشرية في معالجة قضايا التنمية المتعددة التي تواجه أفريقيا له أهمية حيوية لتنفيذ السياسة العامة بنجاح، وأيد قائمة المجالات ذات الأولوية لتنمية الموارد البشرية المشار اليها في تقرير الأمانة. وفضلاً عن ذلك فمن اللازم أن تركز البلدان الافريقية على التعليم في العلوم الأساسية، يدعمه نظام فعال للبحوث والتدريب المهني والتدريب في الموقع. وينبغي أن يكون الهدف أيضاً هو خلق كتلة حرجة من الموظفين المدربين يتم وزعهم في نظام الانتاج، وخاصة في مجالات التجهيز في ميادين الزراعة وتربية الماشية والحراجة وصيد الأسماك والأغذية، فضلاً عن وضع أساس جيد للصناعة.

١٢- ويستطيع المجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا عن طريق الآتي: (أ) تخفيض الدين، بما في ذلك شطب دين أقل البلدان نمواً وإنشاء آليات لإعادة التمويل لأغراض التنمية؛ (ب) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ج) زيادة أسعار السلع الأساسية والإسهام في إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الأفريقية لكي تتمكن البلدان الأفريقية من توليد ما يكفي من مدخرات للتنمية ولإدارة مواردها الطبيعية إدارة سليمة بيئياً؛ (د) تحسين فرص وصول الجنوب إلى أسواق الشمال بإلغاء شتى الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وخاصة في السلع المصنوعة. وطلب إدراج هذه القضايا التي تمثل اهتماماً عاجلاً لأفريقيا في جدول أعمال الأونكتاد التاسع.

١٣- واختتم كلمته بالدعوة إلى زيادة الموارد المتاحة للأونكتاد للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالعمل الخاص بأفريقيا.

١٤- وقال ممثل فرنسا، نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن تقرير الأمانة يعطي تحليلاً واضحاً للصلة بين نمو السكان، والموارد البشرية والبيئية، وأن استنتاجاته تماثل تلك التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة التي تناولت هذه القضايا. ويتبقى تنفيذ البرامج التي يمكنها معالجة هذه المشاكل بفعالية.

١٥- إن المشكلة الأساسية في مجال القضايا المترابطة للتنمية المستدامة والسكان والموارد البشرية والبيئة هي أن أهمية العوامل الديموغرافية لم تقدَّر تقديراً كاملاً في أفريقيا. ومن أجل التصدي لهذه القضايا بفعالية، يحتاج المرء إلى أن يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٦- وفيما يتعلق بحماية البيئة، بيّن تقرير الأمانة بشكل واضح الصلة بين الفقر ومعدلات نمو السكان العالية، وقال إنه يتفق على أن المطلوب هو تقليل الفقر وإعادة الاقتصادات الأفريقية إلى مسار للنمو المستدام بعد عقد من الزمان تميز بتدهور مؤشرات التنمية والمؤشرات البشرية.

١٧- غير أن هناك حاجة إلى عدد من التعليقات. أولا أنه كثيراً ما تم الاستشهاد بفكرة "العقد المفقود" في أفريقيا. إن رأي الاتحاد الأوروبي هو أن بلداناً أفريقية كثيرة شهدت فترة انتقالية تألفت من عملية تحول شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يمكن اعتبار كثير من البلدان الأفريقية على أنها تمر بمرحلة انتقال أكثر مما تشهد مرحلة هبوط.

١٨- والأمر الثاني أن اقتصادات البلدان الأفريقية تتأثر بصفة خاصة بالحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، ولذلك فمن اللازم على البلدان الأفريقية أن تنفذ استراتيجيات للمشاركة بفعالية في التجارة الدولية. وهذا يشمل تحسين القدرة على المنافسة، وتحسين نوعية المنتجات وتنويع الإنتاج، والأخذ بأسعار صرف واقعية وتنويع أسواق التصدير. وعليها أيضاً أن تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب، وبالتالي زيادة الاستقرار.

١٩- وفيما يتعلق بالدين، أعرب عن قبوله لفكرة أن الدين يشكل عقبة هامة أمام تنمية البلدان الأفريقية، لكن وزنه النسبي تضاءل بسبب شتى التدابير والمبادرات المتخذة بشأن هذه القضية خلال الأعوام القليلة الماضية، وخاصة في نادي باريس. وشمل الكثير من هذه المبادرات الدين الثنائي، وما زالت حالة الدين المتعدد الأطراف قيد الاستعراض. إلا أن تدفقات الموارد على أفريقيا أهم من قضية الدين.

٢٠- وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي وتقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل الجديد، فإن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام اقتراح الأمانة إجراء دراسات إفرادية قطرية من أجل إبراز تنوع البلدان الأفريقية بشكل أفضل. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة دراسة قصص النجاح وبحث إمكانية تقليدها في بلدان أخرى. إن المجلس في حاجة إلى أن يفكر في كيفية تنفيذ هذه الاقتراحات.

٢١- إن الاتحاد الأوروبي يفهم الصعاب التي واجهت الأمانة في تقييم أثر أنشطتها في مجال التعاون التقني في أفريقيا. غير أن الاتحاد الأوروبي يود أن يرى تحليلاً لأثر هذه الأنشطة في أفريقيا، كما يتشوق إلى أن يتعلم من البلدان الأفريقية كيف استفادت من أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

٢٢- ويلاحظ الاتحاد الأوروبي الهبوط الشديد في موارد التعاون التقني المتاحة للأونكتاد من أجل البرامج الأفريقية، وخاصة تقلص التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٦ ملايين دولار إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في خمس سنوات. وهذه مفارقة، إذ أن أفريقيا هي أشد القارات احتياجا. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي ضعف التدفقات الخاصة على أفريقيا حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ١ في المائة فقط من مجموع التدفقات العالمية.

٢٣- واختتم كلمته بالإعراب عن الأمل في اغتنام مؤتمر الأونكتاد التاسع، المقرر عقده في أفريقيا، كفرصة لخلق ظروف مواتية للنمو ولجذب موارد الاستثمار إلى أفريقيا، فضلاً عن لفت أنظار العالم إلى إمكانات أفريقيا.

٢٤- وقال ممثل الصين إن الاقتصاد العالمي يمر بعملية تكامل إقليمي وعولمة، وأن الاعتبارات الاقتصادية أصبحت هي العامل المهيمن في العلاقات الدولية. إن البلدان الأفريقية، وخاصة أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، تشهد تدهوراً في الحالة الاقتصادية، وتدنياً في البيئة وفقراً مدقعاً. وهكذا أصبحت أفريقيا الآن مهددة بتهميش - وهذا وضع يسبب القلق للمجتمع الدولي.

٢٥- وإلى جانب الأسباب التاريخية، فإن العوامل المسؤولة عن هذا الوضع تشمل الهيكل الاقتصادي الذي يعتمد على منتَج وحيد في بعض البلدان في وقت اتسمت فيه الأسعار الدولية للسلع الأساسية بالهبوط وعدم الاستقرار. كما أن بعض البلدان شهدت قلاقل سياسية أو صراعاً مدنياً، فضلا عن وقوع كوارث طبيعية. وتشمل الأوضاع السلبية الخارجية كذلك عدم كفاية التدفقات من الموارد وعبء الديون.

٢٦- إن البلدان الأفريقية لا يمكنها أن تهزم الفقر وتحمي البيئة وتحقق التنمية المستدامة بجهدها وحدها، فهي في حاجة إلى مساعدة مالية وتقنية من المجتمع الدولي. إن أفريقيا الفقيرة لن تسمح بعالم مزدهر. وأخيراً ينبغي للأونكتاد أن يتابع أنشطته في مجال المساعدة التقنية في أفريقيا، وينبغي إحالة التقرير TD/B/41(2)/9 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٧- ولاحظ ممثل زامبيا أن معدل نمو السكان في أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء يبلغ نحو ٣,٥ في المائة، وأنه لا يمكن تجاهل خطورة العوامل السكانية وتأثيرها على سائر القضايا. لقد قبلت البلدان الأفريقية الحاجة إلى التحكم في معدل النمو السكاني، لكنها تحتاج إلى مساعدة خارجية لكي تحقق ذلك ولتضمن الانتعاش الاقتصادي. واتفق مع أمانة الأونكتاد على أن التحكم في النمو السكاني ينطوي أيضاً على

بذل جهود موجهة إلى تقليل الفقر. إن النمو السريع للسكان يحدث أثراً سلبياً على القطاع الزراعي، وعلى الصحة والتعليم والعمالة والنمو الاقتصادي بوجه عام. وهناك حاجة إلى التصدي للقضايا المترابطة للسكان والبيئة ضماناً للنمو الاقتصادي.

٢٨- ويحد من قدرة أفريقيا على التصدي لهذه المسائل توافر بيئة اقتصادية غير مواتية بوجه عام. إن هناك حاجة إلى التصدي لقضية عبء الديون إذ أن هذا يحدث الآن أثراً ضاراً على الانفاق الاجتماعي في مجالات مثل الصحة والتعليم. وأثنى على الأونكتاد لما قدمه من مساعدة تقنية بشأن رصد الدين.

٢٩- وفيما يتعلق بجولة أوروغواي، تحتاج البلدان الأفريقية إلى مساعدة لكي تتمكن من الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة بما فيها الفرص المتاحة في الأسواق الناشئة. واختتم كلمته بالإشارة إلى أنه يتعين على البلدان المتقدمة ألا تقيم حواجز تجارية جديدة أمام البلدان الأفريقية وسائر البلدان النامية.

٣٠- وأشار ممثل الهند إلى الروابط القائمة بين قضايا التنمية والبيئة والسكان، فلاحظ أن الشواغل البيئية الرئيسية في أفريقيا تشمل توفير مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح، ومنع تدهور التربة، وصون الموارد المائية والحرجية. وقال إن هذه المشاكل جميعها مرتبطة بالفقر.

٣١- وأيد أمانة الأونكتاد في أن أكفأ الوسائل لضمان الحماية البيئية والتنمية المستدامة تشمل تهيئة فرص العمل وتكوين رأس المال، حتى في المجالات التي لا ترتبط مباشرة بالبيئة. وأيّد ايضاً آراء الأمانة بشأن السكان، ودعا إلى دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحسين صحة التناسل، وتخفيض نسبة الوفيات وسوء التغذية بين الرضع، وفي مقدمة هذا كله، ضمان تمتع الفتيات بفرص متساوية للوصول إلى مرافق الصحة والتعليم.

٣٢- وأشار إلى أهمية الوعي بأن الزراعة المستدامة في سياق التنمية الريفية العريضة ليست مجرد أولوية قصيرة الأجل وإنما هي أيضاً شرط اساسي للحماية البيئية في الأجل الطويل. وفيما يتعلق بمسألة التكنولوجيا الملائمة، اشار إلى ضرورة وجود تكنولوجيا خاصة بحالات بعينها وفعالة الكلفة، وبخاصة في الزراعة. وهنا أيضاً، يستطيع الأونكتاد أن يقوم بدور بنّاء. ودعا المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة لأفريقيا في تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة، مع مراعاة الاحتياجات ووجهات النظر المحلية. في الأجل القصير، ينبغي أن يكون هناك تشجيع نشط لتدريب الخبراء في المؤسسات الموجودة خارج أفريقيا.

٣٣- وفيما يتعلق بإجراءات المتابعة، أشار إلى أنه، بالإضافة إلى جهود الحكومات الأفريقية، هناك ضرورة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء فعالاً في مجالات الديون والتكنولوجيا وتدفقات الموارد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. واختتم بيانه بإعادة تأكيد الاهتمام التاريخي لبلده والتزامه بتنمية البلدان الأفريقية وتقدمها.

٣٤- وأشار ممثل اثيوبيا إلى أن مختلف الدراسات التي أجريت على المستويين الإقليمي والدولي بشأن الأداء الاقتصادي لأفريقيا تُظهر أن نصيب الفرد من الدخل في أفريقيا قد انخفض منذ السبعينات. وقال

إن المعدلات الجارية لنمو الناتج القومي الإجمالي، رغم التحسن الطفيف الذي شهدته في الأعوام السابقة، حيث بلغت ٢,٥ في المائة (١٩٨٦-١٩٩٠)، ما زالت أقل من معدل النمو السكاني للمنطقة وهو ٣ في المائة.

٣٥- وأشار إلى أن ضعف الأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية يرجع إلى انهيار أسعار صادرات أفريقيا من السلع الأساسية التقليدية، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية، وعبء الديون، ونقص القدرة المؤسسية، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، والتكنولوجيا غير الملائمة. وقد زادت من تأثير هذه العوامل السلبية الصراعات الأهلية والنزاعات الاثنية والكوارث الطبيعية التي تحدث بين حين وآخر.

٣٦- وأشار إلى أن هذا الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الأفريقية كان لا بد له من أن ينعكس على القطاعات الاجتماعية وأن يدفع أكثر من نصف السكان إلى العيش تحت خط الفقر، مع تزايد البطالة الكلية والجزئية باطراد حتى بلغت نسباً غير مقبولة في ارتفاعها. وقال إن سوء التغذية والجوع والأمراض أصبحت واسعة الانتشار وان التدهور البيئي، وتحات التربة، والتصحر، وإزالة الأشجار، وغير ذلك قد أدت إلى تفاقم مستوى الحرمان ودرجة الفقر.

٣٧- وقال إن بلده يشعر أن الأونكتاد يتصدَّر الجهود المبذولة لعكس مسار الحالة الأفريقية، وأعرب في هذا الصدد عن أمله في أن يظل الدور المقبل للأونكتاد أساسياً وعلى حاله.

٣٨- وفيما يتعلق بأداء بلده، ذكر أن أثيوبيا تعتبر من أفقر بلدان العالم. وقال إن نمو السكان يتجاوز نحو الناتج المحلي الإجمالي، مما يسفر عن تناقص نصيب الفرد من الدخل. واضاف قائلا إن أسباب ضعف أداء الاقتصاد الأثيوبي تشمل السياسات الاقتصادية غير المناسبة التي انتهجتها الأنظمة السابقة، والحرب الأهلية الممتدة، والجفاف والكوارث الطبيعية، والصدمات الخارجية، وأوجه الضعف الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأثيوبي.

٣٩- وأفاد بأن حكومة بلده تنفذ إصلاحات اقتصادية جنباً إلى جنب مع التغييرات الديمقراطية والسياسية. وقد وضعت تدابير للتحرير الاقتصادي والخصخصة بغية تنشيط الانتاجية القطاعية، وتعزيز الصادرات، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية على السواء. وذكر أن مستويات الإنفاق العسكري المرتفعة قد خفضت إلى حد كبير، وتم تحويل الموارد لإصلاح الاقتصاد الذي دمرته الحرب. وقد سُجل انتعاش اقتصادي كبير في ١٩٩٢/١٩٩٣، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٩ في المائة، مقابل نسبة الـ ٦ في المائة وهي الهدف الذي حددته الحكومة. ومع هذا، يجب التسليم بأن سكان البلد يتزايدون بسرعة مبالغ فيها بالقياس إلى قدرتهم الإنتاجية.

٤٠- وقال إنه لكي تؤتي جهود الانتعاش والتنمية الاقتصاديين في أفريقيا ثمارها، لا بد من اتباع نهوج شفافة وعملية وابتكارية بقدر أكبر للتصدي للمشاكل التقليدية للمنطقة، وهي تشمل خطر التهميش وفقدان الهوامش التفضيلية في فترة ما بعد جولة أوروغواي. وفي هذا الصدد، دعا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات إنمائية عريضة القاعدة للمساعدة على تنفيذ مختلف الاصلاحات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتي اعتمدتها البلدان الأفريقية.

٤١- وقال ممثل جنوب أفريقيا إن نطاق أنشطة الأونكتاد المتعلقة بأفريقيا مثير للإعجاب ويمكن أن يساعد البلدان المعنية على تحسين أدائها فيما يتعلق بالتجارة والمسائل المرتبطة بها. ورأى أن من المفيد أن يأخذ الأونكتاد في حسبانه الفوارق في مستويات النمو بين البلدان الأفريقية وأن يضمن تصدي أعماله للقضايا الرئيسية في جميع البلدان الأفريقية. وذكر أنه ينبغي تشجيع الأونكتاد على متابعة الدراسات المزمعة للتجارب الإنمائية في مجموعة مختارة من الاقتصادات الأفريقية، وينبغي أن تأخذ هذه الدراسات في حسبانها الأسباب الداخلية والخارجية للمشاكل التي تعاني منها البلدان الأفريقية.

٤٢- وأيّد بيان المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن بلده يرى أن مسائل التنمية المستدامة يجب أن تعالج دائماً في إطار تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب البلدان النامية.

٤٣- وذكر أن بلده هو ايضاً بلد نام ومن ثم ليس أمامه سوى مجال ضيّق للمساعدات الإنمائية التقليدية. وقال إن برنامج إعادة البناء والتنمية في بلده يحظى بأعلى أولوية. بيد أن بلده يعتقد أن العلاقات التجارية التي تحقق نفعاً متبادلاً بين البلدان تسهم بدرجة كبيرة في الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وهذا ما تؤكده تجربة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والمنطقة النقدية المشتركة.

٤٤- وقال إن جنوب أفريقيا على استعداد بطبيعة الحال للوفاء بمسؤولياتها تجاه البلدان الأفريقية المجاورة والصديقة. وهي بالأخص تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجالات متنوعة مثل النقل والطاقة والمياه والمواصلات السلكية واللاسلكية والصحة البشرية والحيوانية والبحوث التكنولوجية وغير ذلك، وتتفاوض بشأن عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤٥- واختتم بيانه بالدعوة إلى توفير الموارد الكافية للبرامج التي اعتمدتها الدول الأعضاء في اجتماعات الأونكتاد لضمان نجاح هذه البرامج. وناشد بالتالي مجتمع المانحين أن يضمن حصول برنامج العمل الجديد لأفريقيا على الدعم المالي الذي يستحقه.

٤٦- وذكّر ممثل اليابان بالمؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وبأهدافه المتمثلة في تأكيد الحاجة إلى مواصلة وزيادة المساعدات المقدمة إلى أفريقيا، وقضايا إقامة الديمقراطية والحكم السليم، وتعزيز فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه لمتابعة ذلك، وبغية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان تنمية الموارد البشرية، عُقد محفل آسيا في باندونغ، في أندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد شارك في تنظيمه اليابان وأندونيسيا والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والائتلاف العالمي لصالح أفريقيا.

٤٧- وفيما يتعلق بتمويل التنمية، ذكر أنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية بشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة تقع على عاتق البلدان الأفريقية نفسها، فإن الحاجة إلى زيادة التدفقات المالية المتجهة إلى أفريقيا زيادة بصورة كبيرة باتت واضحة، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أن جهود التكيف الهيكلي وتحقيق الاستقرار التي شرعت فيها البلدان الأفريقية لا يمكن أن تكون فعالة إلا في الأجلين المتوسط والطويل.

٤٨- وفيما يتعلق بمسألة ملاءمة التجربة الآسيوية لأفريقيا، قال إنه ينبغي بدء طرائق محددة للتعاون على أساس معتمد على القطاع الخاص، أي بين الغرف التجارية الأفريقية والآسيوية. وأفاد بأن الدراسات التي أجريت عن قصص النجاح الآسيوية قد خلصت إلى أن النجاحات المحرزة قد عززها التدخل الحكومي الملائم، مع ضرورة توجيه الاهتمام اللازم إلى الاقتصاد الجزئي.

٤٩- وفيما يتعلق بمسألة الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، قال إن التخفيف من الفقر يتطلب بيئة اجتماعية - اقتصادية يستطيع فيها الفقراء المشاركة في مجموعة عريضة من الأنشطة الانتاجية بصفة مستمرة. ويجب أن تستند هذه البيئة الاجتماعية - الاقتصادية أولا إلى سياسة إنعاش الأنشطة الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول. فالتوزيع العادل للدخول يمكن أن يخلق طلباً إضافيا على السلع الاستهلاكية اليومية، وهذا من شأنه أن يشجع أنشطة القطاع غير الرسمي، الذي يكون فيه عادة عدد ضخم من الفقراء إما في حالة بطالة جزئية أو في حالة بطالة كاملة ويعملون في إنتاج السلع الاستهلاكية. ومن شأن نهج كهذا أن يهيئ فرصاً لتوليد الدخل، وبخاصة للفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن استصلاح الأراضي أن يوفر لملاّك الأراضي الجدد حوافز لإدارة مواردهم وأن يسهم في حفظ البيئة.

٥٠- وأخيراً، قال إنه إذا أراد الأونكتاد أن يسهم فكرياً في تنمية أفريقيا، فإن عليه أن يزيد الاهتمام بمسائل الفشل السوقي على مستوى الاقتصاد الجزئي في بلدان شرق آسيا وكذلك بمسألة التوزيع العادل للدخل.

٥١- وقال ممثل سويسرا إن أفريقيا تمر بظروف صعبة منذ فترة من الزمن، وبخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وأضاف قائلا إن أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر قد عانوا بدرجة كبيرة وأن عدد المحتاجين إلى المساعدات الخارجية لكي يعيشوا قد زاد. وذكر أن المعدل المرتفع لنمو السكان يمثل مشكلة خطيرة في أفريقيا، وأن حل هذه المشكلة يتطلب التصدي للفقر وتحسين مستوى معيشة السكان عموماً، بطرق عدة من بينها تحسين توزيع الدخل وتحسين مركز المرأة.

٥٢- وفيما يتعلق بالهدف الرئيسي للتنمية المستدامة، قال إن من الضروري تعزيز تدفقات الموارد إلى الفقراء وبخاصة مساعدة المزارعين الفقراء عن طريق الإصلاح الزراعي، وإتاحة فرص الوصول إلى الائتمانات، وتحسين الارشاد الزراعي، وزيادة الشفافية في الحكم، والمشاركة الشعبية.

٥٣- وقال إنه يجب إعادة التفكير في الاستراتيجيات الزراعية في أفريقيا، بما أن التنمية الزراعية هي أساس التنمية بصورة عامة وأساس الاكتفاء الذاتي الغذائي. ولا تقتصر إعادة التفكير المطلوبة على المدخلات وخدمات الإرشاد فحسب بل تشمل أيضا العلاقة بين السكان والتنمية، وفقاً لإعلان تونس الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقال إن من المهم أيضاً أن لا يغيب عن الأذهان أن التنمية الزراعية لا يمكن أن تحدث إذا لم يتوافر الاستقرار أو الأمن. وقال إن من المحتمل أن تكون الحروب والنزاعات قد شكلت العقبة الرئيسية أمام التقدم والتنمية في أفريقيا خلال العقد الماضي.

٥٤- وأشار إلى أن الزراعة ما زالت القطاع الرئيسي لمعظم البلدان الأفريقية، وأنها لن تنمو إلا إذا تهيأت لمزارعي القطاع الخاص بيئة مساعدة ملائمة. ويجب ايضاً تشجيع المزارعين الأفارقة على تنظيم أنفسهم في رابطات للمزارعين.

٥٥- ويجب وضع تدابير لتشجيع تعبئة الموارد المحلية. ولنجاح ذلك، يجب إصلاح القطاع المالي وإصلاح أداء النظام المالي، وبخاصة في المناطق الريفية. فهناك فائض مالي تستطيع المؤسسات المالية التجارية، عند كون أدائها جيداً، أن توجهه نحو الاستخدام الانتاجي من جانب المزارعين الأفارقة وغيرهم من العناصر الفاعلة في القطاع الخاص.

٥٦- وفيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي، قال إنه قد تمت إعادة التوازن الخارجي، لكن مستوى التنمية، وبخاصة في ميدان المؤشرات البشرية والقطاع الخاص، لم يسجّل تقدماً.

٥٧- وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الديون، قال إنه يوافق على أن الديون تشكل عقبة هامة أمام التنمية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وأضاف أن وفد بلده يقدّر عمل الأونكتاد في مجال مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدرتها التفاوضية بشأن الديون وإنشاء نظام رصد الديون والتحليل المالي. بيد أن الأونكتاد ليس المنظمة الوحيدة التي تعالج مسألة الديون ويجب أن يتعاون مع المؤسسات الأخرى المعنية.

٥٨- واختتم بيانه بالثناء على الأمانة للأمثلة التي قدمتها عن النجاحات القطاعية في بلدان أفريقية محددة لكنه حذر من التوصل إلى استنتاجات متعجلة بشأن إمكانية تكرار ذلك في بلدان أخرى. وقال إن إجراء استعراض في منتصف المدة للموائد المستديرة يمكن أن يوفر أساساً أفيد للمقارنة.

- - - - -